لقد قام الطالب بعمل التعديلات المطلوبة

الاسم : التوقيع :

د: أحمد فهمي أبو سنة

د/ محمود علي ابراهيم

د: شعبان محمد إسماعيل

الطالب: شيك عمر شو

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول
شعبة أصول الفقه



القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ
والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري
لابن حجر العسقلاني

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى أصول الفقه

اعداد الطالب

شيك عمر شو

اشراف فضيلة الدكتور

أحمد فهمى أبو سنة

١٤١٤هـ/١٩٩٤م

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. وبعد ..

فهذه إشارة موجزة إلى ملخص البحث الذي قدمته لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله ، وكان عنوانه : « **القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها من كتاب فتح البارى لابن حجر العسقلاني** » ، وهو مكون من مقدمة وتمهيد وعشرة فصول .

في المقدمـــة : وضحت أهمية البحث والأسباب الدافعة إلى اختياره والخطة والمنهج العلمي الذي إتبعته .

وفي التمهيد : ترجمت فيه للإمام البخارى صاحب الجامع الصحيح والحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب فتح البارى .

الفصــــل الأول : تم بحث تعريف النسخ لغة وإصطلاحاً ، والتعريفين اللذين اختارهما الحافظ ، وبأن النسخ يطلق على التخصيص عند القدماء ، ولا يطلق على الإباحة الأصلية .

الفصل الثانـــي : تحدثت فيه عن النسخ بين المثبتين والمنكرين وأدلة كل واحد منهم ، ثم فرعت عليه بثلاثة أحاديث .

الفصل الثالـث : تحدثت عن شـروط النسـخ عنـد الأصوليـين ، وعن الشروط التي ذكرها ابن حجر في الفتح خلال شرحه إثنا عشر حديثاً .

الفصل الرابـــع : أثبت فيه قاعدة وقوع النسخ قبل التمكن والتطبيق عليه في حديثين .

الفصل الخامس : أثبت فيه قاعدة وقوع النسخ بلا بدل أو ببدل أثقل منه .

الفصل السادس : تحدثت عن وقوع النسخ بين مصادر الشريعة ، وهو نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة عليه ، ونسخ الكتاب بالنسة المشهورة والتطبيقات عليه في ثلاثة أحاديث ، ونسخ السنة بالقرآن والتطبيق عليه في أربعة أحاديث ، ونسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه في حديثين ، ونسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الآحاد والتطبيق عليه في حديث واحد ، ونسخ القول بالفعل والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل السابـع : أثبت أنواع النسخ في القرآن ، وهي : نسخ الحكم والتلاوة والأمثلة عليه ، ونسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه ، ونسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل الثامـن : أثبت أن الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل التاسع : بينت الخلاف الواقع على قاعدة الزيادة على النسخ هل هي نسخ أو لا ؟ والتطبيقات عليها في أربعة أحاديث .

الفصل العاشـر : تم بحث الطرق المتفق عليها والمختلف فيها في معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيق عليها في حديثين ، ثم بحثت في خلاف نسخ عمل الصاحبي بخلاف ما رواه ، والتطبيق عليه في ثلاثة أحاديث .

وفي الخاتمة : لخصت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وهي :

* أن معرفة الناسخ والمنسوخ مهم جداً في فهم الإسلام والإهتداء إلى صحيح الأحكام ، وأن العلوم الشرعية مرتبطة بعضها ببعض .
* إن البحث أظهر العلاقة والإرتباط التي بين الأصول والوحي ، وفند مزاعم من يقول : إن علم الأصول علم جاف .
* إن علم الأصول هو القاعدة لفهم نصوص الكتاب والسنة استنباطاً وإستدلالا .
* إن البحث أظهر شخصية الحافظ ابن حجر ، كأصولي مستقل بآرائه ، وأنه كان بحراً لا ساحل له في علوم وفنون مختلفة .
* إن كتب شروح السنة من أهم الكتب التي ضمت قواعد الأصوليين من خلال شرح السنة المطهرة .
* إشتمل كتاب فتح الباري على عدد كبير من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفحـول من العلمـاء الذين لم يؤلفوا شيئاً في هذا الفن ، أو ألفوا إلا أنه لم يصلنا . **والله الموفق** .....

الطالب — شيك عمر شو

المشرف — د . أحمد فهمي أبو سنة

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية — د . محمد كامل السلمي

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلامضل له ومن يضلل فلاهادى له .

وأشهد أن لااله الا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

وأصلى وأسلم على من لانبى بعده محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين .

وبعد :

فان أولى ماصرفت فيه نفائس الأيام وأعلى ماخص بمزيد الاهتمام هو الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البرية ، ولايرتاب عاقل فى أن مدارها على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهما أصل الشرع الحكيم ، والعلم بهما فرض على أهل الاسلام ، والطريق الى معرفة أحكامهما هو علم أصول الفقه ، ولايخفى على أحد من أهل العلم أن الكتابة فى هذا العلم ليست بالأمر السهل لدقة مصطلحاته وصعوبة فهمها وشمول قواعده لأدلة الشريعة واتساع تطبيقاته ، فهو مفتاح العلوم الشرعية ، وخادم لأحكامها ، فالغرض من دراسته هو معرفة طريقة استنباط الأحكام من الأدلة وكيفية استفادتها من مصادرها ، سواء أكانت كتابا أم سنة أم اجماعا أم قياسا أم غيرها ، فهو يعد من أهم علوم الشريعة الاسلامية لأنه يحتوى على الضوابط والمعايير العلمية الدقيقة لأصول هذه الشريعة وفروعها .

وقد من الله تعالى على بأن شرفنى بالالتحاق بدرب طلاب علوم الشريعة بجامعة أم القرى ولما انتهيت من دراسة البكالوريوس بفضل الله وتوفيقه هيأ الله لى أن ألتحق بالدراسات العليا الشرعية (شعبة أصول الفقه) ، وبعد أن أتممت الدراسة المنهجية لزم على أن أقدم بحثا لنيل درجة الماجستير ، فبدأت أغوص فى أمهات المصادر والمراجع أتصفحها وأناقش ذوى الاختصاص لعلى أجد موضوعا يستحق البحث . ومعلوم أن المواضيع الأصولية محصورة وأغلبها قتلت بحثا ، وبعد جهد وعناء شديدين ظفرت

بارشاد مشرفى ببحث موضوع يظهر فيه أثر علم أصول الفقه على الفروع الفقهية ، اذ الهدف من دراسة الأصول هو تطبيق[1] قواعده على الفروع .

ولما كانت كتب السنة وشروحها من أهم الكتب التى تبرز أثر القواعد الأصولية على الفروع فى أثناء شرح السنة ، والبحث فى هذا المجال مازال بكرا وخصبا ، اذ لم يطرقه الباحثون المتخصصون الا فى هذه الأيام ، فضلت أن يكون بحثى التطبيق على الموضوع الذى سأختاره فى أحد هذه الكتب .

وبعد البحث والموازنة توصلت الى كتاب الجامع الصحيح لامام المحدثين والفقهاء أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (ت٢٥٦هـ) ، فهو من أحرى مصادر السنة أخذا وأوثقها اعتمادا وأصحها اسنادا بعد كتاب الله العزيز باتفاق علماء الأمة الاسلامية ، فقد شهد التاريخ بأنه لم يرزق كتاب بعد كتاب الله مثلما رزق هذا الكتاب بالقبول . مما جعل كثيرا ممن أتى بعده من الفضلاء مناوله شرحا لمسائله وتوضيحا لغوامضه وكشفا عن حقائقه .

(١) أهمية البحث :

ثم ان أبرز من كشف حقائق هذا الكتاب هو الحافظ الامام أحمد بن على بن حجر السعقلانى الشافعى المتوفى سنة ٨٥٢هـ الذى صرف شطرا من حياته وكرس الكثير من جهوده لخدمة هذا السفر الجليل .

وقد تجلت شخصية الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى فنون كثيرة من الشريعة الاسلامية ، فهو محدث بارع وصاحب رأى وترجيحات فى علم مصطلح الحديث وفقيه ماهر وأصولى متمكن ، فكلامه فى هذه الفنون كلها معتمد ، وكل من جاء بعده من العلماء بهذه العلوم فهو مقتبس منه .

ولقد بحثت شخصية ابن حجر فى كثير من هذه الفنون وأشبعت تمحيصا وتجلية ، الا أن جانبه فى التطبيق على قواعد الأصول لم يتكلم فيه من خلال كتابه الفتح الا طالبان تقدمانى وكتبا عن القياس والمباحث اللغوية

---

(١) التطبيق : هو اخضاع المسائل والقضايا الفقهية للقواعد الأصولية .

والسنة ، وذلك لأن ابن حجر اشتهر بين أهل العلم بأنه محدث وناقد للرجال أكثر من شهرته أصوليا ، ولعل السبب فى ذلك أنه لم يظهر لنا بأن له مصنف فى الأصول .

فنظرا لأهمية هذه الناحية العلمية لهذا المصنف من جهة والى شخصية المؤلف المعتمدة عند العلماء فى هذه الفنون من جهة أخرى ، اخترت أن أجمع مافى كتب الأصول من القواعد المتعلقة بالنسخ ، ثم أفرع عليها مما صدر من الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أو مانقله عن غيره من العلماء فى كتاب الفتح .

ويشتمل الكتاب على عدد وافر من الآراء الأصولية المعزوة الى الفحول من العلماء الأصوليين .

ولاشك أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ليس مقصده الأساس فى كتابه فتح البارى شرح جامع الصحيح التصدى للمباحث الأصولية المتعلقة بالنسخ واستيعابها فى كتابه ، وانما هى مسائل وقواعد أصولية توجد متناثرة فى صفحات الكتاب وطيات عباراته ، يبينها عند احتياجه اليها ، أو اذا وجد لفظة فى الحديث لها تعلق بعلم الأصول أبرزه .

(٢) الأسباب الدافعة للبحث :

ولقد وقع اختيارى على قواعد النسخ والتطبيق عليها من كتاب فتح البارى لأسباب وهى :

(١) ان علم الناسخ والمنسوخ من أهم العلوم الشرعية التى اعتنى بها سلفنا الصالح عناية فائقة لتوقف بعض الأحكام عليه ، ولأهمية الموضوع لم يجعل الله نسخ الأحكام الشرعية لأحد سواه بل استأثر - جل شأنه - بذلك ، فأصبح النسخ أمرا توقيفيا لايملك أحد من البشر أن يغير حكما من أحكام الشرع مهما علت سلطته ، ولاجماعة مهما كان مركزها ، والا أصبح الدين ألعوبة فى أيدى الأفراد والجماعات يحلون ماشاءوا ويحرمون ماشاءوا .

ولما كان الاجتهاد فى الشرع يتوقف على معرفة الناسخ والمنسوخ الذى هو من أعظم شروط الاجتهاد ويتحتم على المفتى المجتهد معرفة الناسخ والمنسوخ ، لأن الفتوى لابد لها من دليل ، ومن الدلائل أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم فما لم يقف المفتى على ناسخها ومنسوخها فربما أفتى فى بعض فتاويه بالمنسوخ فيكون مخطئا فى استدلاله ، فيكون ممن أفتى بغير علم فضل وأضل كانت الحاجة ماسة الى معرفة الناسخ والمنسوخ ، ليعلم بذلك ماالستقر من أحكام الشرع، وستبقى أهمية معرفته مابقى الاجتهاد وهو ماض الى أن تقوم الساعة .

ولأهمية علم الناسخ والمنسوخ لم يخل كتاب من كتب الأصول ولامن كتب علوم القرآن من الكتابة فيه .

(٢) لقد أفردت كتب كثيرة لناسخ القرآن ومنسوخه أما الحديث فالكاتبون فى ناسخه ومنسوخه أقل بكثير من الكاتبين فى نسخ القرآن وذلك لصعوبة الكتابة فيه .

فقد قال الزهرى (١)ـ وهو عمدة فى العلم والمعرفة بالحديث مانقله عنه الحازمى (٢)ـ :

"أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه"(٣).

---

(١) هو محمد بن سلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الزهرى المدنى التابعى أحد الأعلام ، رأى عددا من الصحابة وروى عنهم ، وكان من أحفظ أهل زمانه ، وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار .
قال الشيرازى : كان أعلمهم بالحلال والحرام ، توفى رحمه الله سنة ١١٤هـ .
انظر ترجمته فى : طبقات ابن سعد ، ج٢ ، ص٣٨٨ ، طبقات الشيرازى ص٦٣-٦٤ .

(٢) هو الامام الحافظ النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذانى المتوفى سنة ٥٨٤هـ ، صاحب كتاب الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار .
انظر ترجمته فى : طبقات الحفاظ ص٤٨٢ ، طبقات الشافعية للسبكى ج٧ ، ص١٣

(٣) انظر :الحازمى أبو بكر محمد بن موسى (ت٥٨٤هـ) ، الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار ، الطبعة الأولى ، حققه وخرج أحاديث وعلق عليه عبد المعطى أمين قلعجى . (حلب ، دار الوعى الاسلامى عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م) ص٧ .

وقال يحي بن أكثم(١): "ليس من العلوم كلها علم واجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى كافة المسلمين من ناسخ القرآن ومنسوخه ، لأن الأخذ بناسخه واجب فرضا والعمل به لازم دينا ، والمنسوخ لايعمل به ولاينتهى اليه ، فالواجب على كل عالم أن يعلم ذلك لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله أمرا لم يوجبه الله أو يضع عنها فرضا أوجبه الله"(٢).

وعن ابن عباس رضى الله عنهما : "أنه مر على رجل يقضى على الناس فركضه برجله وقال : أتدرى ماالناسخ والمنسوخ؟ قال : لا ، قال هلكت وأهلكت"(٣).

ولقد اخترت الكلام فى قواعد النسخ والتطبيق عليه من كتاب الفتح لقلة الكلام عن الناسخ والمنسوخ فى الأحاديث على الرغم من كثرة وقوع الناسخ والمنسوخ فى السنة ، ولقد تطرق الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فى كتابه الفتح لهذا الجانب باسهاب وناقش من سبقه من العلماء فيما قالوه فى الأحاديث الناسخة والمنسوخة مدعما كل مايقوله بالأدلة المقنعة ، ولاشك أن المنصف يرى أن ماذهب اليه الحافظ ابن حجر فى ترجيحاته لأقوال السلف أوثق وأصوب لأنه اطلع على أقوال السلف والخلف فى هذا الجانب .

(٣) ان الغرض من معرفة قواعد أصول الفقه هو استنباط الأحكام الفرعية من الأدلة التفصيلية ، ولقد نبه على هذا الامام الشاطبى(٤)رحمه الله

---

(١) هو يحي بن أكثم بن محمد بن قطب التميمى المروذى ، أبو محمد القاضى المشهور عالم جليل وفقيه متبحر فى علوم الشريعة . صدوق من الطبقة العاشرة ، مات سنة اثنتين أوثلاث وأربعين ومائتين من الهجرة وله ثلاث وثمانون عاما .
انظر تقريب التهذيب ص٣٧٣ .

(٢) ذكره ابن عبد البر فى كتابه جامع بيان العلم وفضله ج٢ ، ص٣٥ .

(٣) رواه أبو جعفر النحاس فى ناسخه ص٣-٤ ، والحازمى فى الاعتبار ص٧ .

(٤) هو ابراهيم بن موسى الغرناطى المالكى الشهير بالشاطبى ، كان اماما ورعا صالحا ، له القدم الراسخ والامامة العظمى فى الفنون فقها وأصولا وتفسيرا وحديثا وعربية حريصا على اتباع السنة مجانبا للبدع ، فاق الأكابر ، والتحق بكبار الأئمة ، له تآليف نفسية ، منها "الموافقات" فى الأصول ، و"الاعتصام" و"شرح الخلاصة" فى النحو ، توفى عام ٧٩٠هـ .
انظر ترجمته فى : نيل الابتهاج ص٤٦ ، شجرة النور الزكية ص٢٣١ .

فقال : "كل مسألة موسومة فى أصول الفقه لاينبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لاتكون عونا فى ذلك فوضعها فى أصول الفقه عارية ، والذى يوضح ذلك ان هذا العلم لم يختص باضافته الى الفقه الا لكونه مفيدا له ومحققا للاجتهاد فيه . فاذا لم يفد ذلك فليس بأهل له ..."(١).

فكان الدافع لى الى كتابة هذا الموضوع هو الرغبة فى استثمار هذا الجانب من قواعد الأصول المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واظهار العلاقة بين الأصول والسنة .

(٤) اشتهر الحافظ ابن حجر بين أهل العلم بأنه محدث أكثر منه أصولى ولعل السبب فى ذلك أنه لم يكن له مصنف فى الأصول - حسب علمى - فأحببت بهذا العمل المتواضع أن أجمع آراءه الأصولية فى النسخ لتظهر من خلالها شخصيته كعالم أصول له سماته المميزة واستقلاله فى مناهج البحث .

(٥) والدافع الخامس للكتابة فى هذا الموضوع هو الرغبة فى المساهمة فى احياء جانب من التراث الفكرى الضخم الذى تركه لنا هذا العالم الجليل الامام المصلح الذى بذل وقته وجهده فى سبيل علم الشريعة والذب عنه .

ولقد دعانى استمداد التطبيق على قواعد النسخ من صحيح أحاديث البخارى وشرحه لابن حجر ، الى قراءة فتح البارى بأجزائه الثلاثة عشر عدة مرات لأجمع الفروع المتناثرة للتطبيق عليها واكتسبت من ذلك فوائد كثيرة لاحتوائه علوما جمة ومتنوعة فهو يعتبر موسوعة فى الشريعة الاسلامية

لهذه الأسباب مجتمعة أردت أن يكون موضوع رسالتى فى استخراج القواعد المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها فى فتح البارى .

---

(١) انظر : أبو اسحاق الشاطبى ، ابراهيم بن موسى اللخمى الغرناطى المالكى (ت٧٩٠هـ) ، الموافقات فى أصول الشريعة ، ٤ج ، ع.ط بدون ، (بيروت ، دار الفكر ، تاريخ الطبع بدون) ، ج١ ، ص٤٢ .



(٣) خطة البحث :

وقد اقتضى البحث - بعد طول نظر - أن أرسم خطته اجمالا فى مقدمة وتمهيد وعشرة فصول .

المقدمة : وتشتمل على مايأتى :

(١) أهمية البحث .

(٢) الأسباب الدافعة للبحث .

(٣) خطة البحث .

(٤) منهج البحث .

التمهيد ويشتمل دراسة موجزة عن حياتى الامام البخارى والامام الحافظ ابن حجر .

الفصل الأول : تعريف النسخ . ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : تعريف النسخ لغة .

المبحث الثانى : تعريف النسخ اصطلاحا .

المبحث الثالث : مجىء النسخ بمعنى رفع الحكم .

المبحث الرابع : مجىء النسخ بمعنى بيان انتهاء الحكم .

المبحث الخامس : النسخ يطلق بمعنى التخصيص والتطبيق عليه .

المبحث السادس : الحكم المزيل للبراءة الأصلية لايسمى نسخا .

الفصل الثانى : جواز النسخ ووقوعه . ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أدلة القائلين بجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثانى : أدلة الفرق المنكرين لجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثالث : التطبيقات على وقوع النسخ .

الفصل الثالث : شروط النسخ . ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : شروط النسخ عند الأصوليين .

المبحث الثانى : الناسخ والمنسوخ لابد أن يتواردا على محل واحد والتطبيق عليه .

الفصل الثامن : الاجماع لاينسخ ولاينسخ به . ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الاجماع لاينسخ .

المبحث الثانى : الاجماع لاينسخ به غيره .

المبحث الثالث : التطبيق على القاعدة.

الفصل التاسع : الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا؟ والتطبيقات عليها . ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تقرير قاعدة الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا؟

المبحث الثانى : التطبيقات على القاعدة .

الفصل العاشر : طرق معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيقات عليها . ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : الطرق المتفق عليها فى معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الثانى : الطرق المختلف فيها فى معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الثالث : التطبيقات على طرق معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الرابع : عمل الصحابى بخلاف مارواه هل يكون كافيا فى الحكم بنسخ مرويه؟ والتطبيقات عليه .

الخاتمة .

الفهارس : وتشتمل على :

(١) فهرس الآيات القرآنية

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

(٣) فهرس الفرق المترجم لهم

(٤) فهرس الأعلام المترجم لهم

(٥) فهرس المصادر والمراجع

(٦) فهرس الموضوعات

(٤) منهجى فى البحث :

بعد أن تمت الموافقة على الكتابة فى الموضوع من قبل المجالس العلمية بدأت أجمع المادة العلمية من كتب أصول الفقه وكتاب فتح البارى ، فحصرت المسائل المتعلقة بالنسخ ومايتفرع عنها من فروع ثم وضعت عناوين للمسائل الأصولية مرتبة حسب الترتيب الموضوعى المعتاد فى كتب الأصول مبتدئا فى كل مسألة بذكر آراء الأصوليين المعتمدين وعزو كل رأى الى قائله فى مظانه ، وأثنى برأى الحافظ وتطبيقاته ان وجدت كلاما للمسألة الأصولية من خلال شرحه للحديث ، فالأمور التى جعلتها كالشرط مثلا أو أدرجتها فى دلائل الحجية ليس بضرورى أن يكون الحافظ قد نص على شرطيتها أو حجيتها ، بل أدرجت بعضها تحت هذه العناوين اعتمادا على كونها معروفة فى الأصول .

وألتزم فى التطبيق : بذكر الكتاب والباب والحديث الذى فيه موقع الشاهد ، وأحيانا زدت بعض الروايات المتعلقة بالموضوع من خارج صحيح البخارى اذا كانت ألفاظها أوضح ، وأذكر رقم الصفحة والجزء من الكتاب بعد ذكر موضع الشاهد فى الهامش ، وليس بضرورى فى ذلك أن تكون العبارة المحولة الى موضعها بنفس الألفاظ فى جميع المواضع بل أحيانا غيرت الألفاظ لتزيد وضوحا .

وأذكر أحيانا معانى ألفاظ الحديث ومايستنبط من ذلك الحديث من الأحكام الفقهية والمواعظ والخلافيات المذهبية ومايستفاد منه اذا دعت الحاجة الى ذلك .

وأعلق على بعض المسائل التى دعت الحاجة الى التعليق عليها .

وقد زدت بعض التطبيقات على القاعدة من خارج كتاب الفتح توضيحا للقاعدة لأن الهدف هو تطبيق الفروع الفقهية على القواعد الأصولية .

والتزمت أن لاأنسب لمذهب قولا الا من خلال كتبه المعتمدة فقط ، لأنها الأثبت فى نقل الأقوال وبيان المعتمد منها الا ماندر .

رقمت الآيات القرآنية وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية ويتكرر ذلك عند تكرر الآية فى أكثر من موضع .

خرجت الأحاديث والآثار من كتب السنن وقد كان منهجى فى ذلك ان الحديث اذا كان فى الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه الى أحدهما ، وكانت طرق العزو هى ذكر الكتاب والباب ثم رقم الحديث أحيانا . وهذه الطريقة أيسر فى معرفة موطن الحديث وان اختلفت الطبعات ، من ذكر الجزء والصفحة .

ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم فى صلب البحث عند أول موضع يرد فيه ذكر العلم الا ماندر - الا أنى تركت ترجمة الأعلام الواردة فى التمهيد - وسيلاحظ القارىء اختلافا فى حجم هذه التعليقات وذلك حسب نطاق شهرة العلم المترجم له ، فان كانت الشهرة كافية بحيث تغنى عن التعريف ، اقتصرت على التقليل من المعلومات التى لابد منها كتدقيق تاريخ الوفاة . الا أننى توقفت عند بعض الأعلام - وهى قليلة - وذلك اما لأن المراجع التى رجعت اليها فى نقل معلوماتى اقتصرت على اسم العلم أو كنيته ولم أستطع معرفة من يعنيه لكثرة من سمى بهذا الاسم فى نفس الفن أو كان بنفس الكنية فى نفس الفن ، واما لأن كتب التراجم التى اعتمدت عليها لم تخصها بشىء أو لم تتعرض لها مطلقا .

وبعد ترجمة العلم أشير الى مصدرين أو أكثر من مصادر ترجمته بذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة .

وضعت للرسالة الفهارس الفنية التىتخدمها وتسهل الوصول الى معلوماتها وهى مايأتى :

(١) فهرس الآيات القرآنية
(٢) فهرس الأحاديث والآثار
(٣) فهرس الأعلام المترجم لهم
(٤) فهرس المراجع والمصادر
(٥) فهرس الموضوعات

النسخة التى اعتمدت عليها فى الاحالات هى النسخة التى أشرف على تحقيقها فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله ، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها واستقصى أطرافها ونبه على أرقامها فى كل حديث محمد فؤاد عبد الباقى وراجعها : قصى محب الدين الخطيب ، طبعة دار الريان للتراث .

هذا وقد بذلت بتوفيق من الله ماستطعت من جهد وتعب فهو جهد المقل ، لكنه يطمع فى فضل الله الواسع ، فان كنت قد وفقت فذلك غايتى ولله الحمد والفضل ، وان كنت قد أخفقت فلاأدعى الكمال فان النقص من لوازم البشر وأرجو الله أن يهدينى الى الصواب ، كما أرجو أن يكون البحث لبنة مباركة فى صرح الأبحاث النافعة .

وفى الختام : أسأل الله القدير العزيز أن يتقبل عملى هذا ويجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله فى ميزان حسناتى يوم الدين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة



الصفحة